

الفصل التشريعي السابع عشر  
دور الانعقاد العادي الأول

التقرير ( 14 )

قطاع اللجان

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التاريخ: ١٥ ربيع الآخر 1444هـ  
الموافق: ٩ نوفمبر 2022 م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة  
تحية طيبة وبعد،

يسرني أن أقدم لكم **التقرير الرابع عشر** للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة ، (المحال بصفة الاستعجال).

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

مهند طلال السايير



يهيئ لي جدول أعمال اللجنة القادمة  
بحسب ما لفتت انتباهي من الأخطاء  
مع الملائمة صفة الاستعجال



١١/١١/٢٠٢٢

الفصل التشريعي السابع عشر  
دور الانعقاد العادي الأول

التاريخ: ١٥ ربيع الآخر 1444هـ  
الموافق: ٩ نوفمبر 2022 م

**التقرير الرابع عشر**  
**للجنة الشؤون التشريعية والقانونية**  
**عن**

الاقتراح بقانون بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة ، المقدم من  
السادة الأعضاء / عبدالله جاسم المظف ، مهند طلال السايير ، د.حسن عبدالله جوهر ،  
د.عبدالكريم عبدالله الكندري ، مهلهل خالد المظف ، (المحال بصفة الاستعجال).

**الإحالة:**

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح  
بقانون المشار إليه بتاريخ 2022/10/23 ، وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى مجلس  
الأمة.

**اجتماع اللجنة:**

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 2022/11/6.

### موضوع الاقتراح بقانون:

- تضمن الاقتراح بقانون (10) مواد، أهم ما جاء بها من أحكام تتمثل بالآتي:
- تقسيم الكويت إلى خمس دوائر انتخابية، وتنتخب كل دائرة عشرة أعضاء، ويكون الترشيح بقوائم ولا يجوز أن يزيد عدد المرشحين في أي منها على 10 أشخاص.
  - تقدم طلبات الترشيح على نموذج معد لذلك خلال 10 أيام من اليوم التالي لنشر مرسوم أو قرار الدعوة للانتخابات، ويجب أن يوقع المرشح قرين اسمه على النموذج.
  - يعطى لكل قائمة رقم، وتحدد أرقام القوائم عن طريق قرعة علنية تجريها إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية.
  - يكون تصويت الناخبين للقوائم بحسب الأرقام المعلنة، ولا يجوز أن يصوت الناخب لأكثر من قائمة.
  - يعلن فوز القائمة أو عدد من المرشحين فيها وفقاً لأسبقية تسلسل أسمائهم في نموذج الترشيح، وذلك عن طريق قسمة جميع الأصوات الصحيحة على عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم، وتكون نتيجة القسمة هي العدد المطلوب من الأصوات لفوز المرشح الواحد، ولا يعتد بالكسور إلا في حالة وجود مقاعد شاغرة بحيث يكون المقعد الأكبر كسر.
  - إذا كانت القائمة لا تتضمن سوى مرشح واحد وحصل على عدد الأصوات اللازمة لفوزه أعلن فوز القائمة، أما إذا كانت تتضمن أكثر من مرشح فلا يعلن فوز القائمة إلا بفوز جميع المرشحين بها.
  - إذا لم تسفر نتيجة الانتخابات عن فوز العدد المطلوب يستكمل الأعضاء من بين المرشحين الذين لم يحصلوا على العدد المطلوب حسب المرشح الحاصل على أكثر الأصوات.
  - إذا حصل مرشحان أو أكثر على عدد مساوي من الأصوات قامت لجنة الانتخابات بالقرعة فيما بينهم ويعلن فوز من تعينه القرعة.
  - إلغاء العمل بالقانون رقم (42) لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة.

**يهدف** الاقتراح بقانون - حسبما ورد في مذكرته الإيضاحية - إلى تحقيق العدالة في توزيع أصوات الناخبين على أساس متوازن ، وتوسيع نطاق المشاركة الانتخابية وضمان نجاح أكبر عدد من المرشحين المتفقيين على برنامج انتخابي موحد يخدم شرائح وفئات مختلفة في المجتمع.

### **عرض عمل اللجنة:**

بعد البحث والدراسة رأت اللجنة أن الفكرة التي بُني عليها الاقتراح بقانون لا تشوبها شبهة مخالفة أحكام الدستور ، حيث يستهدف الاقتراح تنظيم الدوائر الانتخابية واستحداث آلية جديدة للتصويت للمرشحين ليكون اختيار المرشحين عن طريق القوائم الانتخابية، وعليه ترى اللجنة توصية اللجنة المختصة ببحث العديد من الجوانب عند دراسة الاقتراح بقانون وأهمها ضمان قدرة النظام الانتخابي المستحدث على تحقيق التمثيل الانتخابي العادل لشرائح المجتمع المختلفة، وضمان حُسن سير العملية الانتخابية من خلال استيعاب وتقبل المجتمع الكويتي لفكرة هذا النظام.

كما أوردت اللجنة ملاحظة على الاقتراح بقانون مضمونها بأن أغلب الأحكام الواردة في الاقتراح بقانون والتي تنظم إجراءات العملية الانتخابية محلها هو تعديل القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

### **رأي اللجنة (التصويت):**

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى **الموافقة** بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراح بقانون بعد الأخذ بالملاحظات المشار إليها .

دولة الكويت  
The State of Kuwait



**واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما  
تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية.**

**مقرر اللجنة**

**د. مبارك حمود الطشه**

**\* المرفقات: صورة ضوئية من:  
- مرفق رقم (1): الاقتراح بقانون.**

## مرفق رقم (١)

### نسخة من الاقتراح بقانون

State of Kuwait



دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، مشفوعاً بمذكرته الايضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية

مقدمو الاقتراح

مهند طلال السايير

عبدالله جاسم المضيف

د. عبد الكريم عبد الله الكندري

د. حسن عبد الله جوهر

مهمل خالد المضيف

يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة

بحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

مع إعطائه صفة الاستعجال

6

٢٠٢٢/١٠/٢٤



State of Kuwait

دولة الكويت

### اقترح بقانون

### بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة المعدل بالمرسومين بقانون رقمي (٢٠) لسنة ٢٠١٢ و (٦) لسنة ٢٠٢٢،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

#### (مادة أولى)

تقسم الكويت الى خمس دوائر انتخابية، لعضوية مجلس الأمة تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء ويكون الترشيح بقوائم لا يجوز أن يزيد عدد المرشحين في أي منها في الانتخابات العامة أو في الانتخابات التكميلية على عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم.

#### (مادة ثانية)

تقدم طلبات الترشيح على النموذج المعد لذلك خلال عشرة أيام اعتباراً من اليوم التالي لنشر مرسوم أو قرار الدعوة للانتخابات العامة أو التكميلية بحسب الأحوال، ويجب على المرشح أن يوقع قرين اسمه على نموذج الترشيح، وإذا تضمنت القائمة أكثر من مرشح وجب أن يوقع كل مرشح فيها قرين اسمه.

#### (مادة ثالثة)

يعطى لكل قائمة رقم، وتحدد أرقام القوائم عن طريق قرعة علنية تجريها إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية بين جميع القوائم وذلك في الساعة التي تحددها الإدارة في اليوم التالي لإغلاق



State of Kuwait

دولة الكويت

القوائم وأسماء المرشحين في كل قائمة، وذلك وفقاً لأسببية تسلسل أسمائهم في نموذج الترشيح المشار إليه في المادة السابقة.

#### (مادة رابعة)

يكون تصويت الناخبين للقوائم بحسب أرقامها المعلنة وفقاً لحكم المادة (الثالثة) من هذا القانون، ولا يجوز للناخب أن يصوت لأكثر من قائمة واحدة وإلا اعتبرت ورقة التصويت باطلة.

#### (مادة خامسة)

يعلن فوز القائمة أو عدد من المرشحين فيها في الانتخابات العامة وفي الانتخابات التكميلية وفقاً لأسببية تسلسل أسمائهم في نموذج الترشيح المشار إليه في المادة (الثانية) من هذا القانون، وذلك بقسمة جميع الأصوات الصحيحة التي أعطيت على عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم، وتكون نتيجة هذه القسمة هي العدد المطلوب من الأصوات اللازمة لفوز مرشح واحد، ولا يعتد بالكسر إلا في حال وجود مقاعد شاغرة ويكون المقعد لصالح أكبر كسر ثم الذي يليه والذي يليه وهكذا. فإذا كانت القائمة لا تتضمن سوى مرشح واحد وحصلت على العدد المطلوب من الأصوات اللازمة للفوز المشار إليه في الفقرة السابقة أعلن فوز القائمة، أما إذا كانت القائمة تضم أكثر من مرشح فيجب أن يتحقق لكل مرشح فيها العدد المطلوب من الأصوات اللازمة للفوز لكي يكون فائزاً.

#### (مادة سادسة)

إذا لم تسفر نتيجة الانتخابات عن فوز العدد المطلوب لعضوية مجلس الأمة في الانتخابات العامة أو في الانتخابات التكميلية أو لم يفز أحد وفقاً لأحكام المادة (الخامسة)، من هذا القانون يُستكمل الأعضاء من بين المرشحين الذين لم يحققوا العدد المطلوب من الأصوات اللازمة للفوز المشار إليه في المادة الخامسة، ويعلن فوز من حصل على أكبر عدد من الأصوات يلي العدد المطلوب للفوز ثم الذي يليه في عدد الأصوات، وهكذا حتى يتم

State of Kuwait



دولة الكويت

متساوية في أدنى مستواها الذي يجاوز عدد أعضاء مجلس الأمة، اقترعت لجنة الانتخابات فيما بينهم وفاز بالعضوية من تعيينه القرعة.

(مادة سابعة)

يلغى القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٦ المشار اليه.

(مادة ثامنة)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(مادة تاسعة)

يصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

(مادة عاشرة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait



دولة الكويت

## المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون

### بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة

تنص المادة (٨١) من الدستور على أن تحدد الدوائر الانتخابية بقانون وقد صدر القانون رقم (٦) لسنة ١٩٧١ بتحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، وهو الذي ألغي بالمرسوم بالقانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٨٠ الذي قسم الكويت إلى خمس وعشرين دائرة انتخابية على أن تنتخب كل دائرة عضوين للمجلس، ثم عدل الجدول المرافق له بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٦، كما ألغي المرسوم بالقانون المشار إليه بالقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة الذي يقسم الكويت إلى خمس دوائر انتخابية ينتخب كل منها عشرة أعضاء. ولقد كان الهدف من صدور القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه هو محاولة الحد مما شاب نظام الانتخابات من مثالب امتدت إلى مشاكل متعلقة بالمرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٢، مثل التعصب بمختلف أشكاله، وتفاوت عدد الناخبين بين الدوائر الانتخابية، وما ينتج عنه من عدم عدالة توزيع عدد الناخبين المسجلين في الدوائر على أساس متوازن، وما تبيّن كذلك من اتساع نطاق ظاهرة شراء الأصوات بصور متعددة من أصحاب الضمائر الفاسدة، وغير ذلك من إغراءات أخرى مما يفضي إلى اهدار المصلحة العامة لقاء منفعة مادية فردية أو مصلحة غير مشروعة لبعض المرشحين.

ولما كان عضو المجلس يمثل الأمة بأسرها بحكم المادة (١٠٨) من الدستور، ومن باب توسيع نطاق المشاركة الانتخابية ولضمان نجاح أكبر عدد من المرشحين المتفقين على برنامج انتخابي موحد يخدم شرائح وفئات مختلفة من المجتمع مع حرص كل مرشح في القائمة على الوصول إلى أكبر عدد ممكن من إجمالي الناخبين للحصول على أكبر عدد من



دولة الكويت

State of Kuwait

والوضع الديمقراطي الأمثل الذي يمكن من اختيار المرشحين على مستوى الدولة بأسرها مما يؤدي إلى إطلاق حرية الناخب أو دفعه إلى اتخاذ موقف إيجابي لاختيار المرشحين الذين يعتقد أنهم جديرون بثقته، لأجل ذلك كله بات من الأوفق علاج تلك العيوب، حتى يأتي المجلس التشريعي ثمرة اختيار حر مطلق على أساس مفاضلة مجردة رحبة النطاق تتيح أمام الناخب فرصة إعطاء صوته لمن يعتقد أنه الاصلح، وذلك بإفساح مجال الانتخاب أمامه، وإطلاق حقه في اختيار ممثليه من خلال إعطائه الحق بانتخاب قائمة كاملة في أفق أرحب مدى وأصوب هدياً وذلك بجعل الكويت خمس دوائر انتخابية بقوائم نسبية.

بناء على ما سلف بيانه أعد هذا الاقتراح بقانون والذي ينص في مادته الأولى على أن تقسم الكويت إلى خمس دوائر انتخابية تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء، وأن يكون الترشيح لعضوية مجلس الأمة بقوائم لا يجوز أن يزيد عدد المرشحين في أي منها في الانتخابات العامة وفي الانتخابات التكميلية على عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم، ومعنى ذلك أن القائمة يمكن أن تتكون في جميع الأحوال من عدد من المرشحين مساو لعدد الأعضاء المطلوب انتخابهم دون أن يزيد على ذلك، ولكن يمكن أن يقل عدد المرشحين في القائمة فتكون حتى من مرشح واحد فقط.

ونصت المادة (الثانية) منه على أن تقدم طلبات الترشيح على النموذج المعد لذلك خلال عشرة أيام اعتباراً من اليوم التالي لنشر مرسوم الدعوة بالنسبة للانتخابات العامة أو قرار الدعوة بالنسبة للانتخابات التكميلية، ولما كان قرار الترشيح إنما هو تعبير عن إرادة شخصية فقد نصت المادة ذاتها على وجوب أن يوقع كل مرشح قرين أسمه على النموذج، وينطبق هذا الحكم على جميع المرشحين في القوائم التي تضم أكثر من مرشح. وتوحيداً لإجراءات التصويت وتيسيراً على الناخبين خاصة بالنسبة للقوائم التي تضم أكثر من مرشح فقد نصت المادة (الثالثة) على أن يعطي لكل قائمة رقم على أن تحدد أرقام القوائم عن طريق قرعة



State of Kuwait

دولة الكويت

فقد حددت المادة ذاتها اليوم التالي لإغلاق باب الترشيح وفقاً لحكم المادة السابقة موعداً لإجراء هذه القرعة على أن تحدد الإدارة المذكورة ساعة إجرائها، وعلى أن تعلن في اليوم ذاته أرقام جميع القوائم وأسماء المرشحين في كل قائمة، وذلك وفقاً لأسبقية تسلسل أسمائهم في نموذج الترشيح المشار إليه في المادة السابقة. وبينت المادة (الرابعة) أن يكون تصويت الناخبين للقوائم بحسب أرقامها المعلنة وفقاً لحكم المادة (الثالثة) وذلك بأن يؤشر الناخب في المكان المعد لذلك أمام القائمة التي يرغب في التصويت لها، على أنه لا يجوز للناخب أن يصوت لأكثر من قائمة واحدة فإن فعل ذلك اعتبرت ورقة التصويت باطلة. أما المادة (الخامسة) فقد تضمنت كيفية إعلان فوز القائمة أو أي عدد من المرشحين فيها وفقاً لأسبقية تسلسل أسمائهم في نموذج الترشيح المشار إليه في المادة (الثانية) من هذا القانون وذلك بقسمة جميع الأصوات الصحيحة في الدائرة التي أعطيت على عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم في الانتخابات العامة أو الانتخابات التكميلية، وتكون نتيجة هذه القسمة هي العدد المطلوب من الأصوات اللازمة لفوز مرشح واحد، فإذا افترضنا جداولاً أن جملة عدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت في دائرة ما - على سبيل المثال - هي (٧٠,٠٠٠) سبعون ألف صوت، فإن هذا العدد يقسم على عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم في الدائرة، أي يقسم على عشرة، ويكون ناتج القسمة هو (٧٠٠٠) سبعة آلاف، يمثل العدد المطلوب من الأصوات للفوز بمقعد واحد، وبالتالي تحصل القائمة على مقعد مقابل كل (٧٠٠٠) صوت تحصل عليه، فإذا كان بالقائمة مرشح واحد فيجب لفوزه أن يحصل على هذا العدد من الأصوات، فإن تعدد المرشحين فلا بد أن يحصل كل منهم على ذات العدد للفوز، وبناء على المثال المشار إليه أعلاه، فإذا كانت القائمة تضم عشرة مرشحين وحصلت على (٢١٠٠٠) صوت فإن عدد الفائزين من هذا القائمة يكون ثلاثة، يتم اختيارهم حسب الترتيب الرأسي للأسماء، وإذا حصلت القائمة المعنية على سبيل المثال - على (٢٤٠٠٠) صوت، فإن نصيبها من المقاعد يكون ثلاثة وما تبقى من أصوات زائدة عن الـ (٢١٠٠٠) وهي



State of Kuwait

دولة الكويت

هذه الزيادة اذا تبقت هناك مقاعد لم يفز بها أحد، ففي هذه الحالة تذهب المقاعد المتبقية للقائمة صاحبة الكسر الأعلى، والقائمة التي تليها وهكذا.

هذه الحالة عالجتها المادة (السادسة) من هذا الاقتراح بقانون، التي نصت على أنه في حالة لم تسفر نتيجة الانتخابات عن فوز العدد المطلوب، أو عدم فوز أحد من المرشحين، يتم استكمال العدد المطلوب من المرشحين لعضوية المجلس، من بين المرشحين الذين لم يحصلوا على العدد المطلوب من الأصوات، وذلك وفق اسبقيتهم، بحيث تقدم القائمة صاحبة العدد الأكبر من الأصوات على غيرها، فإذا تساوى اثنان من المرشحين فصل بينهما بالقرعة، ولضمان سيادة أحكام هذا الاقتراح بقانون على ما سواها بعد إجازته، نص في المادة (الثامنة) منه على إلغاء كل حكم يتعارض مع أحكامه، كما أنطت المادة (التاسعة) بوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ القانون.

ولما كان هذا الاقتراح سوف يحدث تغييراً جذرياً في النظام الانتخابي الكويتي باستبدال نمط الانتخاب الحر المباشر المبني على التصويت للأفراد، بنظام الانتخاب النسبي الذي يكون التصويت فيه للقائمة ومجموعة المرشحين، كان لزاماً إلغاء القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٦ المعدل بالمرسومين بالقانون رقمي (٢٠) لسنة ٢٠١٢ و (٦) لسنة ٢٠٢٢ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة.

إن من شأن نظام التمثيل النسبي المقترح - أن يحقق عدالة أكبر في تمثيل الكيانات والكتل السياسية المختلفة، وبالتالي يوسع من قاعدة المشاركة، ويضمن تمثيل متكافئ ومتوازن لكل الأطياف السياسية في البلاد، كل حسب وزنه الجماهيري وثقله الانتخابي.. ذلك لأنه يوازن بين اتساع وشمول تمثيل القوى الحية في المجتمع وبين الحفاظ على التباين في الوزن الانتخابي، وهو يحول دون هيمنة أو احتكار المؤسسة التشريعية لفئة دون أخرى أو لتوجه بعينه، لقد حقق هذا النمط الفريد من النظم الانتخابية نجاحاً منقطع النظير في الكثير من الدول، وكان سبباً في إزالة الاحتقان السياسي، وتحقيق توافق ورضا اجتماعي، وتعايش



State of Kuwait

دولة الكويت

سلمي بين مكونات المجتمع لاسيما وهو يضمن لسائر هذه المكونات تمثيلاً ووجوداً داخل البرلمان يمكنها من اسماع صوتها والدفاع عن مصالحها.

أن مصطلح " التمثيل النسبي " يعبر بدقة عن فلسفة وغاية نظام القوائم، الذي يضمن تمثيل أكبر عدد من التيارات والتوجهات، وفي ذات الوقت يحافظ على النسب الخاصة بكل منها ومن شروط تطبيق نظام القوائم المقترح، أن يكون هناك حد ادنى للفوز بالمقعد، هو عبارة عن عدد الأصوات المفترض الحصول عليها لنيل مقعد من المقاعد العشرة بمجلس الأمة في أي من الدوائر الخمس، وآلية تحديد هذا المعيار هي قسمة جملة الأصوات الصحيحة التي أدلى بها الناخبون في الدائرة، على عدد المقاعد وهو عشرة، والهدف من هذا التحديد هو ضمان فوز المرشح الذي صوت له عدد مقدر من الناخبين، وهذا ما نصت عليه المادة (الخامسة) من هذا الاقتراح كما نصت المادة (الرابعة) على أن يكون التصويت للقوائم وفق الأرقام الممنوحة لها من إدارة الانتخابات عبر إجراء القرعة، كما حظرت ذات المادة أن يصوت الناخب لأكثر من قائمة.

وعالجت المادة (السادسة) أمراً محتملاً وهو أن لا تسفر نتيجة الانتخابات عن فوز العدد المطلوب لعضوية مجلس الأمة في الانتخابات العامة أو الانتخابات التكميلية أو عدم فوز أحد وفقاً لأحكام المادة (الخامسة) من هذا القانون، حيث نصت في هذه الحالة على أن يتم استكمال العدد المطلوب لعضوية المجلس من بين المرشحين الذين لم يحققوا العدد المطلوب من الأصوات اللازمة للفوز المشار إليها في المادة (الخامسة) وذلك بإعلان فوز من حصل على أكبر عدد من الأصوات يلي العدد المطلوب للفوز. كما نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن تقوم لجنة الانتخابات بإجراء القرعة بين هؤلاء لتحديد الفائز لعضوية مجلس الأمة إذا تساوت الأصوات.

ونصت المادة (السابعة) على إلغاء القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه كما نصت المادة (الثامنة) على إلغاء كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون، أما المادة (التاسعة) فقد

نصت على أن يصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

الفصل التشريعي السابع عشر دور الانعقاد الأول

١٤

١٨